



# هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

## الدورة الخامسة والعشرون

21-19 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

## دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

### I. المقدمة

1. يتكون دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية من عملية ترسيخ الاعتبارات المتصلة بالتنوع البيولوجي في جميع السياسات والاستراتيجيات والممارسات المعتمدة من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، سواء من تعتمد على التنوع البيولوجي أو من تؤثر أعمالها على التنوع البيولوجي. والغرض من دمج التنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة هو التأكد من الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.
2. في عام 2019، اعتمدت الفاو استراتيجية عالمية بشأن دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية، بموجب الهدف الأساسي الرامي إلى التأكد من الدمج الفعال للتنوع البيولوجي في برامج التنمية الوطنية والإقليمية والدولية. وتكمن النتيجة المتوقعة من تطبيق الاستراتيجية في الحد من الآثار السلبية للممارسات الزراعية على التنوع البيولوجي وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي برمته والارتقاء به والمحافظة عليه وإصلاحه.
3. كانت الاستراتيجية موضوع مداوات أثناء الحوارات الإقليمية المتعددة الأطراف المنعقدة في شتى الأقاليم، ومنها إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، من أجل خلق توافق عالمي في الآراء بشأن غاياتها وأهدافها ونتائجها المتوقعة. وطلب المشاركون في الحوارات المتعددة الأطراف للشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمنعقد في عمان، الأردن، في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، من الفاو إجراء تقييم بشأن حالة دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية بالمنطقة، من أجل تحديد أوجه القوة والضعف والفجوات على صعيد السياسات والأطر القانونية والمؤسسية وفيما يتعلق بالقدرات الفنية بغية إفادة التخطيط والمناصرة الوطنيين والإقليميين لصالح دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية.
4. وفقاً لما تقدم، وفي عام 2020 أصدرت الفاو تكليفاً بإعداد دراسة من أجل تقييم إقليمي لحالة دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. كما نظرت التقييم في الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على التنوع البيولوجي بغية تقييم الأثر الناجم عن تدابير التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة على دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية وداخلها.
5. مع الأخذ في الاعتبار حالة الإغلاق نتيجة كوفيد-19، استند التقييم إلى استعراض للأدبيات والاستبيانات الإلكترونية والمقابلات الافتراضية مع المرشدين الأساسيين والمناقشات بين مجموعات التركيز الافتراضية والندوات الإلكترونية (الوبينار) (كلما سنحت الفرصة). وتسعى هذه المذكرة إلى إحاطة الدورة بالتقييم الإقليمي ونتائجه والإجراءات التي تقدم بها لأغراض دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية بالمنطقة.

### II. الاستنتاجات الرئيسية للتقييم

6. تناول عدد من المشروعات خلال السنوات العشرة الأخيرة مسألة دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الاقتصادية. وكان الأثر الناتج عن وقاية التنوع البيولوجي مع تعزيز سبل العيش للمجتمعات والأقاليم المحلية هو موضوع عدد من الاستعراضات العلمية. لقد أثبتت هذه الاستعراضات أن الدمج عملية معقدة للغاية ويحددها عدد من المحددات، منها الحكمة

<sup>1</sup> منصة الفاو لدمج التنوع البيولوجي. <http://www.fao.org/3/CA2403EN/ca2403en.pdf>

2 شمل الاستعراض التقارير العالمية ذات الصلة ومجموعة من التقارير والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج وخطط العمل الوطنية، منها ما يتم من خلال الإبلاغ الوطني الطوعي بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر والتقارير القطرية المعروضة على هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وغيرها.

- والسياسة العامة واللوائح والمعايير والأعراف الطوعية وتوافر الجودة للبيانات العلمية والمعرفة التقليدية والصكوك الاقتصادية والأسواق والشمول والنوع الاجتماعي والوعي والتعليم والتدريب والاتصالات والرصد والإبلاغ.
7. تبين من نتائج التقييم الإقليمي لحالة دمج التنوع البيولوجي في شتى مناحي الزراعة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن دول المنطقة قد أحرزت تقدماً ملموساً بشأن دمج التنوع البيولوجي على صعيد الحوكمة والسياسات، وبدرجة أقل في مجالات الشمول والشراكات. وفي الوقت ذاته، تحقق تقدم ضئيل حتى الآن بشأن البيانات والمعرفة؛ والنوع الاجتماعي والعدل الاجتماعي؛ والرصد والإبلاغ والوعي. إلا أن نماذج الحوكمة قد استندت بالأساس إلى نهج من أعلى إلى أسفل، حيث تعتمد البرامج الوطنية في الأغلب على الدعم والأموال الدولية. لاتزال البرامج الوطنية تفتقر إلى بناء القدرات وسلطة اتخاذ القرار وأحياناً الدعم القانوني.
8. تحقق تقدم ملموس خلال العامين السابقين (2001-2021) في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على صعيد دمج تنوع الموارد البيولوجية على مستوى الأنواع (على سبيل المثال، الحفظ داخل الموقع وخارجه، والتشجير). ولكن التقدم كان بطيئاً حتى الآن على المستوى الوراثي والنظم البيولوجية. كما تبين من التقييم أن دمج التنوع البيولوجي للتربة في خطط العمل الوطنية (الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي والمساهمات المحددة وطنياً وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر) لاتزال ناقصة، وهو ما يتطلب المزيد من الانتباه من جانب الدول لتعزيز حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في المنطقة.
9. تمت الإشارة إلى أمثلة من الإجراءات بشأن دمج التنوع البيولوجي الموجه إلى مستويات الأنواع والنظم البيولوجية في العديد من التقارير الوطنية المعروضة ضمن البرامج الوطنية لمكافحة التصحر والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي والتقارير الوطنية الطوعية بشأن التقدم المحرز على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
10. تبنت مشروعات عديدة تم تنفيذها بهدف مكافحة التصحر في مناطق صحراوية مختلفة بالمنطقة، مثل السد الأخضر في الجزائر والجدار الأخضر في موريتانيا، نهجاً شاملاً لمكافحة التصحر من خلال التشجير وإعادة التشجير وإعادة تأهيل الموائل الحساسة تجاه الجفاف، وبالتالي تعزيز إصلاح ووقاية التنوع البيولوجي على مستوى الأنواع والجنينات والنظم البيولوجية.
11. تم الإبلاغ عن مشروعات أخرى اتخذت نهجاً شاملاً في الأردن (دمج التنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية المتعلقة بنظم الحراثة الرعوية والمراعي في بؤر الفقر في الأردن)، وفي لبنان (دمج التنوع البيولوجي في قطاع النباتات الطبية والعطرية في لبنان)، وفي المغرب (الغابات ومصايد الأسماك). إلا أن هذه المشروعات تتراوح بين قصيرة ومتوسطة الأجل في أغلب الحالات (من 3 إلى 5 سنوات) وتُدار من خلال لجان تسيير تأسست خصيصاً للمشروع ولها سلطات محدودة لاتخاذ القرار وتعتمد بشكل كبير على تمويل المشروعات. يوجد عدم يقين بشأن استدامة النتائج التي تحقق من خلال هذه المشروعات عندما ينتهي التمويل وتتكمل لجان التسيير ولاياتها.
12. العوائق المؤسسية هي الشاغل الأساسي في مسألة دمج التنوع البيولوجي في شتى القطاعات الزراعية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويتم منذ سنوات عديدة بذل الجهود اللازمة للتغلب على هذه العوائق، مع التركيز بالأساس على الحوكمة الرأسيّة التي تشجع في أغلب الأحيان على النهج من أعلى إلى أسفل مع وجود تفاعلات بين المستويات المختلفة على امتداد السلاسل الوطنية لاتخاذ القرار. والحوكمة الرأسيّة وحدها يمكنها إضعاف الحوكمة الأفقية أو الحد منها، مما يؤكد على التفاعلات بين خدمات القطاع العام والشركاء غير الحكوميين مثل القطاع الخاص والهيئات المهنية. في هذا الصدد، يبدو أن نماذج الحوكمة وفقاً للسياسات العامة للأقاليم والمكلفة بها الوكالات المتخصصة التي تم تنفيذها في المغرب (الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان) وسيلة لضمان تحقيق توازن أفضل بين الحوكمة الرأسيّة والأفقية.
13. فيما يتعلق باللوائح، غالباً ما يتم تنظيم التنوع البيولوجي بموجب مجموعة من القوانين (على سبيل المثال القوانين ذات الصلة بالأراضي والتربة والمراعي والغابات والأسماك والموارد البحرية والمائية)، إلا أن المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي لم تتكامل بعد مع الأنظمة الوطنية القانونية والسياسات العامة؛ ولا تؤخذ قيمة التنوع البيولوجي في الحسبان على الدوام. فالجهود المبذولة من أجل تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي في أغلب الدول تعتمد على السياسات والتشريعات القطاعية الوطنية.
14. وبموجب تحليل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمعروضة على الأمانة العامة لاتفاقية التنوع البيولوجي، يشير 1593 إجراء إلى القطاعات الزراعية و/أو محددات دمج التنوع البيولوجي. تشير ثلاثة وستون في المائة من تلك الإجراءات إلى القطاعات الزراعية (المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والغابات والمراعي ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية)، بينما تشير 43 في المائة إلى محددات دمج التنوع البيولوجي (على سبيل المثال، الحوكمة/السياسات، اللوائح/السياسات، اللوائح/المعايير، الشمول، البحث/الابتكار، البيانات/المعرفة، النوع الاجتماعي/العدالة الاجتماعية، الإدارة، الاقتصاد/الأسواق، التوعية/التعليم والاتصالات، الرصد/الإبلاغ).

وتشير نسبة 21 في المائة من الإجراءات إلى القطاعات الأخرى المشتركة بين شتى القطاعات (الطاقة والصناعة والسياحة والسياحة الأيكولوجية/ الزراعية وتغير المناخ والتصحر والتلوث ومياه الصرف وما إلى ذلك).

15. كانت سياسات الحفظ (من خلال الحفظ في الموقع وخارجه) هي محور تركيز سياسات حفظ الموارد البيولوجية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لسنوات عديدة. إلا أن التقييم الإقليمي قد أثبت التحول الواضح إلى الاستراتيجيات القائمة على نهج المناظر الطبيعية و/أو البحرية. من بين 1929 إجراء و/أو برنامج يتعلق بالتنوع البيولوجي وجاري تنفيذها في الوقت الراهن، 75 في المائة منها تتناول الإجراءات المتصلة بالدمج، مقابل 25 في المائة تركز على ممارسات الحفظ. أما الدول الرائدة في مجال الانتقال إلى نهج المناظر الطبيعية هي الأردن والمغرب والسعودية وموريتانيا.
16. لا تزال مشاركة القطاع الخاص في مسائل تتعلق بالتنوع البيولوجي مثل إدارة الموارد الوراثية وحفظها، ضعيفة للغاية في أغلب دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، على الرغم من قيام بعض الدول بالإبلاغ عن بعض القصص الناجحة أثناء فترة الدراسة. كما تم تسجيل عدم مشاركة المجتمع العلمي في أحيان كثيرة في دمج التنوع البيولوجي على الرغم من دوره الذي يُعتبر هاماً على صعيد تقديم المشورة العلمية لصناع القرار والمدراء والمجتمعات المحلية.
17. تقوم دول عديدة في الواقع بتحسين عملية جمع البيانات البيولوجية من أجل تعزيز النهج العلمي. ولكن الدراسة أثارت مسألة ملحة وهي ضرورة عدم اقتصر التحسين على جمع البيانات فقط، بل تشمل كذلك معالجة البيانات وتبادلها. وفي هذا السياق، ثبت أن استخدام التكنولوجيا والتكنولوجيا البيولوجية الجديدة، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والاستشعار عن بعد، كلها وسائل أساسية لتقديم الدعم لعملية تبني دمج النهج المعنية بالتنوع البيولوجي بناءً على بيانات فيزيائية أحيائية واقتصادية اجتماعية يعول عليها.
18. ألقى المشمولون بالاستبيان الإلكتروني الضوء على البحث والتعليم والتدريب، باعتبارها أمور أساسية لدمج التنوع البيولوجي، إلا أنه كثيراً ما يُشار إلى نقص الموارد المالية والمدرّبين المؤهلين باعتبارها من العوائق الرئيسية. ومن حيث الأولويات، اتفق المشمولون على إعطاء البحث التعاوني درجة مرتفعة من الأولوية، لتصبح المجتمعات المحلية والمدراء المعنيون بالتنوع البيولوجي ليسوا مجرد مستفيدين، بل شركاء. وتشمل الجوانب الإضافية ذات الأولوية في البحث والابتكار، مجال تغير المناخ وعلم التصنيف والمسوح/ التقييمات والبيولوجيا الجزيئية ورسم الخرائط الرقمية. وتمت الإشارة إلى مدارس المزارعين المعنيين بالتنوع البيولوجي، التي بدأتها الفاو في مجالات أخرى، باعتبارها مجالاً من شأنه أن يكون مفيداً للغاية على صعيد تعزيز الصلة بين البحث وإدارة التنوع البيولوجي.
19. أما بالنسبة للمعرفة التقليدية، وبإستثناء بعض المشروعات التي بدأت في إطار نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، لم يتم إحراز تقدم كبير حتى الآن من أجل توثيق المعرفة التقليدية والاستفادة منها، ولم تُقدم مقترحات ملموسة بشأن هذا الأمر في الوثائق الخاصة بالسياسة الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط الأعمال الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي.
20. تم التصدي للمساائل الجنسانية في عدد من دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، كما أشارت الدراسة إلى مشاركة المرأة. على الرغم من الجهود المحمودة طور التنفيذ في دول عدة لتمديد نطاق مساهمة المرأة لتشمل سلاسل القيمة بأكملها المتعلقة بالحرارة الزراعية، بما في ذلك تجهيز المنتجات الحقلية وتقييمها وتسويقها، لا تزال تدخلاتها مقتصرة على إنتاج و/أو جمع المنتجات الزراعية أو منتجات الغابات غير الخشبية.
21. ولقد بيّن التقييم فجوات خطيرة في القدرات تحتاج إلى معالجتها في مجالات مثل الدفع مقابل خدمات التنوع البيولوجي، وإجراء المسوح ورسم الخرائط، والاتصالات، ورسم نماذج الأعمال وممارسات الإدارة.
22. يوضح تقييم الأثر الناجم عن كوفيد-19 أنه بينما توجد تقارير مبكرة تعكس الآثار السلبية لأزمة الجائحة على التنوع البيولوجي، فإن العروض الاقتصادية وتدابير الحماية الاجتماعية التي اتخذتها دول عديدة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من أجل الحد من آثار جائحة كوفيد-19، من شأنها التأثير إيجاباً على عملية دمج التنوع البيولوجي. على سبيل المثال، يمكن الاستفادة من تحسن استخدام نظم المعلومات، والذي حدث في دول عديدة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أثناء أزمة الجائحة، في التغلب على بعض العوائق التي تعترض عملية دمج التنوع البيولوجي، مثل رسم الخرائط للتنوع البيولوجي والتداول التجاري والتجارة الإلكترونية وإصدار الشهادات.
23. على الرغم من عدم معالجة مسألة حماية التنوع البيولوجي في حد ذاتها في خطط التعافي لمرحلة ما بعد كوفيد-19، بعض الإجراءات قيد التنفيذ في الوقت الراهن من شأنها التأثير على حفظ التنوع البيولوجي وإصلاحه واستخدامه المستدام. على سبيل المثال، ربما تكون ديناميات التحول الرقمي للقطاع الزراعي من خلال إقامة منصات الكترونية وعلى الهاتف الجوال لتنفيذ خدمات الإرشاد وتوصيل الحماية الاجتماعية والتبادل التجاري والتجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية وتسجيل المزارعين، لها كلها أثر إيجابي على التنوع البيولوجي. لقد اكتسب التحول الرقمي في رسم خرائط التنوع البيولوجي أرضية بالفعل في بعض بلدان المنطقة. حيث أن دولاً مثل مصر قامت بصياغة خطة تعافي شاملة من كوفيد-19 تقوم على خمسة محاور وتشير بصراحة إلى التنوع البيولوجي والمناطق المحمية.

### III. الاستنتاجات والتوصيات

24. بذلت دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على مدار العقدين السابقين (2001-2021) الجهد الكبير والمتواصل من أجل دمج التنوع البيولوجي في/ داخل القطاعات الزراعية. وتم تدشين مبادرات عديدة ضمن الاستراتيجيات الوطنية أو ضمن العمليات العالمية للسياسات، ومنها الاستراتيجيات وخطط الأعمال الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، والمساهمات المحددة وطنياً، والاستعراض الوطني الطوعي لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر. كما تم تدشين المزيد من الجهود ضمن تدابير التعافي بعد مرحلة كوفيد-19.
25. على الرغم من التقدم الطيب الذي أحرزته دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على صعيد دمج تنوع الموارد البيولوجية على مستوى الأنواع (على سبيل المثال الحفظ في الموقع وخارجه والتشجير)، لا بد من بذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز نهج المناظر الطبيعية/ البحرية، لاسيما في إطار خطط المساهمات المحددة وطنياً التي يجب أن تلتفت انتباه صناع القرار أثناء استعراض اسهاماتهم الوطنية.
26. البحث والابتكار مجال آخر يستدعي المزيد من الانتباه في عملية دمج التنوع البيولوجي. هناك ضرورة لإبلاء أولوية كبيرة للبحث التعاوني حتى تصبح المجتمعات المحلية والمدراء المعنيون بالتنوع البيولوجي ليس مجرد مستفيدين، بل شركاء. يمكن أن تكون مدرسة المزارعين المعنيين بالتنوع البيولوجي مفيدة للغاية على صعيد تعزيز الصلة بين البحث وإدارة التنوع البيولوجي.
27. بالنسبة للبيانات والمعرفة، تم إجراء الجهد اللازم من أجل تحسين عملية جمع البيانات ومعالجتها وتبادلها كذلك، لدواعي أزمة الجائحة. إلا أن الاستخدام الضعيف والمحدود للأدوات الحديثة في مجال نظم المعلومات في بعض الدول يحتاج إلى تعزيزه وتشجيعه في شتى أنحاء المنطقة.
- لا بد من تعزيز استخدام المعرفة التقليدية ودعمها. ويجب نقل الخبرة التي اكتسبتها الفاو عن طريق برنامج نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية بغية تشجيع دمج التنوع البيولوجي داخل المواقع الزراعية التقليدية التي تضم تنوعاً بيولوجياً زراعياً واسع النطاق، مثلما هو الحال بالنسبة لنظم "الحمى" التي نجدها في عدد من دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
28. يحظى دور المرأة في مجال حماية التنوع البيولوجي والارتقاء به بالتقدير في شتى أنحاء منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. إلا أن أغلب المشروعات التي تشرك المرأة تحد من دورها في إنتاج و/أو جمع المنتجات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. هناك ضرورة لإشراك المرأة في كامل الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي على مستوى سلسلة القيمة ما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج.
29. إن معالجة الحوكمة والتنسيق وبناء القدرات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي أمر أساسي لتحقيق المزيد من التعزيز لمسألة دمج التنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة. كما أن هناك ضرورة لوضع إطار تنظيمي وحوافز للنهوض بمشاركة المرأة والقبائل والمجتمعات المحلية وتعزيز دورها في الأعمال المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والبحث والابتكار والنهوض القائمة على سلاسل القيمة.
30. يُعتبر استخدام التكنولوجيا والتكنولوجيا البيولوجية الجديدة وتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بعد أموراً أساسية من أجل تقديم الدعم لمسألة تبني نهج دمج التنوع البيولوجي بناءً على البيانات الفيزيائية الأحيائية والاقتصادية الاجتماعية التي يعول عليها. إلا أن ذلك يستلزم بذل جهد اقتصادي كبير وتقديم دعم فني وعلمي مئتين.
31. يجب تعزيز برنامج الفاو بشأن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من أجل تعزيز دمج التنوع البيولوجي في حدود المواقع الزراعية التقليدية التي تحوي التنوع البيولوجي الزراعي.